حكم قول البخاري (أرجو) في العلل الكبير

إعداد:
د. هيا بنت سلمان بن محمد الصباح
عضو هيئة التدريس في جامعة الكويت، كلية الشريعة،
قسم التفسير والحديث
٢٠٢٢م – ١٤٤٣هـ

ملخص البحث

الحكم (بأرجو) يعتبر من جملة الأحكام التي استخدمها النقاد المتقدمون منهم والمتأخرون في حكمهم علي الرواة والأحاديث، وهي من الأحكام قليلة الاستخدام من الأئمة الحفاظ، وليست هي بالدارجة عند العلماء والنقاد، ولها عدة معان.

ولمعرفة معنى هذا الحكم لابد من تتبع القرائن المحيطة به، فهو يختلف معناه باختلاف استخدامه، وبجمع القرائن يتضح لنا معناه.

وقد أُطلق واستخدم هذا الحكم في عدة مواضع، فنرى أنه أُطلق واستخدم في حال الرواة كما أنه أُطلق واستخدم في الحكم على الأسانيد والمتون.

ولأهمية معرفة مقاصد الأئمة في أحكامهم، ولتعدد مفاد هذا الحكم في إطلاقات الإمام البخاري رحمه اللَّه اخترت دراسة هذا الحكم فيما أطلقه جوابًا لأسئلة الترمذي رحمه اللَّه في كتابه الموسوم بـ: (العلل الكبير)، لما للبخاري رحمه اللَّه من مقام علمي رفيع في انتقاء ألفاظه عند حكمه على الأحاديث، ولقد أطلقها رحمه اللَّه علَى ستة أحاديث.

وبعد التتبع والاستقراء تبين لي أن للإمام البخاري رحمه اللَّه منهج في استخدام هذا الحكم، بينته في تمهيد هذا البحث.

والحمد للَّه في الأولى والآخرة

:**Abstract**

One of the forms of judgement used by the former and .(latter critics to judge the narrators and hadeeths is (I hope This form is not used so often by the Hafith Imams nor it is .common among scholars and critics

Because it is quite important to comprehend the scholars' aims regarding their judgements, and because this judgment —I hope— carries different meanings when it is stated by Imam Al Bukhari -may Allah have mercy upon him-, I chose to study his judgment in his answers to Al-Tirmidhi's questions -may Allah have mercy upon him- in his book .titled:)Al Ilal Al Kabir(where he stated it in six hadeeths

After the study and analysis, it becomes apparent to me that Imam Al Bukhari -may Allah have mercy upon him- had a method upon which he used this judgment, which I explained .in the introduction of this research

AL Hamdullellah at first and last

Haya_alsabah@hotmail.comEmail:

المقدمة

الحمد للَّه الذي جعل لنا في العلم نورًا، نهتدي به في الظلمات، وجعله بابًا من أبواب الخيرات، نقتفي آثاره، ونتبعُ أنواره، حتى نلقى ربّ البريات.

إن من أوائل تلك العلوم التي يحذو المرء لها الركب، ويستمد من نورها ليصل لمعالي الرتب، علم الكتاب والسنة، ولعظم هذا العلم النمير الأثيل، أردتُ أن يكون لي خدمةً له بدراسة حكم من أحكام أئمة الحديث، فمن الأهمية دراسة أحكام الأئمة النقاد، وذلك أن هناك أحكامًا ليست على ظاهرها المتبادر، فلابد من تتبع القرائن المحيطة بها، لمعرفة المراد منها، وفق القواعد العلمية، ومناهج النقاد الحديثية، وهو ما يسمى بالاستقراء التام، وقد نبه على ذلك العلماء كما قال ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ): "والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك"[(١)].

أهمية الموضوع:

۞ المكانة العلمية للإمام البخاري وأحكامه، والمكانة العلمية لكتاب الترمذي النفيس (العلل الكبير).

۞ ما أكد عليه علماء النقد من أهمية البحث في أحكام الائمة، وبيان مقاصدهم؛ حتى تنبني درجة الاحاديث، وتنجلي لنا حال الرواة.

أسباب اختيار الموضوع:

۞ رغبة مني في تقديم عمل يخدم حديث النبي ﷺ، وإثراء المكتبة الحديثية، وإبراز علوم إمام من أئمة الحديث.

۞ بيان المعاني التي تدور حول حكم البخاري بـ(أرجو).

۞ اختلاف استخدام البخاري رحمه في حكمه بـ(أرجو)، يدعونا لتتبع ذلك الحكم.

---

(١) اختصار علوم الحديث، (ص:٥٥).

مشكلة البحث:

❁ عدم وجود بحث علمي في بيان حكم البخاري بـ(أرجو).

❁ تنوع استخدام البخاري لحكمه على الأحاديث بـ(أرجو).

حدود البحث:

دراسة الأحاديث التي حكم عليها الإمام البخاري بالرجاء دون الجزم في كتاب الترمذي العلل الكبير، وقد بلغ عددهم ستة أحاديث، لتجلي القصد، وبيان المعنى، حسبما يظهر في نهاية البحث.

أهداف البحث:

❁ تحرير مقصد الإمام البخاري في حكمه بالرجاء دون الجزم.

❁ معرفة تعامل الإمام البخاري مع نقد الأحاديث والحكم عليهم، وبيان منهجه في ذلك.

الدراسات السابقة:

بعد الاستفسار من مركز الملك فيصل للدراسات والأبحاث، ومكتبة الملك عبداللَّه، ومكتبة الملك فهد، وبحثي في دليل الرسائل العلمية في الجامعات، ودار المنظومة، والشبكة العنكبوتية عامة، لم أقف على بحث متكامل خُصص لدراسة حكم البخاري بالرجاء في كتاب الترمذي العلل الكبير ولا في غيره.

هيكل البحث:

يتضمن البحث: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس، في المقدمة بينت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري، والتعريف بكتاب الترمذي العلل الكبير.

المبحث الثاني: تعريف الرجاء لغةً واصطلاحًا، واستخدام الأئمة النقاد لهذا الحكم.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية على الأحاديث التي حكم عليها الإمام البخاري بقوله: (أرجو).

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والإحصائيات، والتوصيات، ثم كشافات البحث.

منهجي في البحث:

سيكون منهجي –بإذن اللَّه– كالتالي:

۞ جمع أحكام الرجاء عند العلماء على الأحاديث والرواة، من خلال كتب السؤلات والعلل، وكتب علوم الحديث، وكتب شروح الحديث، لبيان الأصول النظرية لهذا الحكم، مستشهدة ببعض الأمثلة العملية من النقاد حتى يتضح معاني استخدامه.

۞ جمع جميع الأحاديث التي حكم عليها البخاري بقوله أرجو في كتاب الترمذي العلل الكبير، مجردة كانت أم مقرونة.

۞ سأذكر الأحاديث التي هي محل الدراسة بحسب ترتيبهم في كتاب العلل الكبير.

۞ أخرج الأحاديث تخريجًا مختصرًا، وبيان عللهم وأحكام النقاد إن وجد.

۞ شرح غريب الحديث، وما يحتاج إلى إيضاحٍ وبيان.

هذا وأسأل اللَّه العون والتوفيق ، هو مولانا وعلى اللَّه فليتوكل المؤمنون ، وصل اللهم على النبي المأمون وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا ،،،

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري، والتعريف بكتاب الترمذي العلل الكبير

أولاً: التعريف بالإمام البخاري.

١. اسمه، ونسبه.

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه بن بَذِذْبِه، الجعفي، البخاري، أبو عبداللَّه، الملقب بإمام المحدثين، وأمير المؤمنين في الحديث.

يظهر جليًا من آخر اسمين أن الإمام البخاري كان أعجمي النسل، هذا وقد ذكر السبكي في الطبقات الكبرى[(١)] أن والد بَرْدِزْبَه هو بَذِذْبِه، وقد تفرد بهذا القول عن باقي من ترجم للإمام البخاري، وأما من ترجم له فإنهم ينتهون بنسبه إلى بَرْدِزْبَه فقط.

ولم يذكر لنا التاريخ شيئًا من أحوال بَرْدِزْبَه و بَذِذْبِه، وكل ما نعلمه أنهما كانا فارسيين، وكانا يدينان بدين قومهما[(٢)].

وقد أسلم أبو جده (المغيرة) على يدي يمان الجُعفي حاكم بخارى، واستوطن بخارى، وكان العرف السائد أن الانسان إذا أسلم على يدي رجل نسب إلى قبيلته، وكانت هذه النسبة نسبة الوَلاء في الإسلام، ولم يكن المغيرة بمعزلٍ عن هذا العرف العام، ولذلك نُسب هو وكل من ولد له من بعده، بهذا يكون الامام البخاري جعفيًا[(٣)].

وأما والده إسماعيل كان يكنى بأبي الحسن، وكان من كبار المحدثين، ومن تلامذة الامام مالك، ولقد روى عنه، وعن حماد بن زيد، وغيرهم من علماء عصره، وقد لقي

---

(١) الطبقات الكبرى، (٢/ ٢١٢).

(٢) قال ابن حجر في مقدمة الفتح (١/ ٤٧٧): "كان بردزبه فارسيًا على دين قومه".

(٣) قال ابن حجر: "فنسب إِلَيْهِ نِسْبَة وَلَاء عملا بِمذهب من يرى أَن من أسلم على يَده شخص كَانَ وَلَاؤُه لَهُ وَإِنَّمَا قيل لَهُ الْجعْفِيّ لذَلِك". مقدمة الفتح، (١/ ٤٧٧). وينظر: تاريخ بغداد (٢/ ٦)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٢).

عبداللَّه بن المبارك واستفاد منه، وقد ذكر البخاري ترجمة والده في التاريخ الكبير[١].

وكانت والدة الامام البخاري عابدة، وقد رُزقت حظًا وافرًا من الابتهال إلى اللَّه والدعاء إليه، فقد كان الامام البخاري قد ضاع بصره في صغره، وفقد نور عيناه، وعجز الأطباء عن علاجه، فرأت أمه في المنام إبراهيم عليه السلام، فأصبحت من ليلتها التي رأت فيها الرؤيا، وإذ ببصر ولدها محمد قد رجع وعاد إليه نوره[٢].

٢. مولده.

ولد الامام البخاري في (بخارى) المدينة المعروفة في خراسان، و(بخارى) مدينة قديمة وواسعة وجميلة من بلدان ما وراء النهر[٣]، وهي مدينة على أرض مستوية وبناؤها خشب مشبّك ويحيط بهذا البناء من القصور والبساتين والمحالّ والسكك المفترشة والقرى المتصلة سور يكون اثني عشر فرسخا في مثلها يجمع هذه القصور والأبنية والقرى والقصبة، فلا ترى في خلال ذلك قفارا ولا خرابا[٤]، واتفق المؤرخون على أن المسلمين فتحوها في خلافة بني أمية، وما زالت حتى الآن تحت سيطرة المسلمين[٥].

وقد ولد الامام البخاري رحمه اللَّه في ١٣ من شهر عيد الفطر سنة ١٩٤ه بعد صلاة الجمعة فكأنه قد طلع كهلال العيد للأمة[٦]، قال النووي أن العلماء: "اتفقوا على أن

(١) التاريخ الكبير، (١/ ٣٤٢). وكذا ابن حبان في كتابه الثقات (٨/ ٩٨) ذكر والد الامام البخاري.

(٢) ينظر: شرح السنة، (ص:٢٤٧).

(٣) بلاد ما وراء النهر تُعرف في الماضي ببلاد تركستان الكبرى، وعندما فتحها المسلمون العرب في القرن الأوَّل الهجري أطلقوا عليها: بلاد ما وراء النهر، ومعناها البلاد الواقعة خلف نهر جيحون (أموردريا) وسيحون (سيردريا). ينظر: الموسوعة العربية الميسرة، (١/ ٦٠٠).

(٤) ينظر: معجم البلدان، (١/ ٣٥٣).

(٥) وقد استولى عليها الشيوعيون سنة ١٣٣٩ه، ثم بعد تفكك ما كان يسمى (بالاتحاد السوفيتي) وتقع الان في جهورية أوزبكستان.

(٦) ينظر: الكامل لابن عدي، (١/ ١٤٠)، تاريخ بغداد (٢/ ٦)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٨).

البخاري رحمه اللَّه، ولد بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة"[(١)].

وقد أثبت البخاري مولده؛ فقد ذكر الامام البخاري رحمه اللَّه أنه وجد تاريخ ميلاده مكتوبًا بخط والده، قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق: "قال لي أبو عمرو المستنير بن عتيق: سألت أبا عبداللَّه محمد إسماعيل متى ولدت؟ فأخرج إليَّ خط أبيه: ولد محمد بن إسماعيل يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة مضت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة"[(٢)].

٣. نشأته.

لقد توفيَّ والد الامام البخاري، وكان البخاري حينها صبيًا صغيرًا، فأصبحت كفالته إلى أمه، ولما بلغ سن التمييز مال قلبه إلى حفظ الأحاديث وتحقيقها، وقد ورث هذا الامر من والده الصالح، وأُلهمَ حفظ الاحاديث منذ العاشرة من عمره.

قال محمد بن أبي حاتم الوراق:

"قلت لأبي عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قَالَ: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب.

قَالَ: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقَالَ: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر"[(٣)].

وما زالت هذه الرغبة تنمو وتزداد فيه حتى بلغ في هذا الفن مبلغًا، فضبط تمييز الاحاديث عن غيرها، وبرع في بيان عللها، فكان من نجوم حفظة سنة النبي ﷺ.

٤. شيوخه.

قد ارتوى البخاري منذ بدء طلبه للعلم من مناهل كبار الشيوخ، وقد رتبهم الذهبي

(١) تهذيب الأسماء واللغات، (١/ ٦٧).

(٢) ينظر: تحفة الإخباري (ص:١٧٨)، تغليق التعليق (٥/ ٣٨٥)، مقدمة الفتح (١/ ٤٧٧).

(٣) تاريخ بغداد، (٢/ ٦).

في السير على البلدان[1]، ورتبهم ابن حجر في هدي الساري على خمس طبقات، وهم:

"الطبقة الأولى :

من حدثه عن التابعين: مثل محمد بن عبد اللَّه الأنصاري حدثه عن حميد، ومثل مكي بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبي عبيد، ومثل أبي عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضا، ومثل عبيد اللَّه بن موسى حدثه عن إسماعيل بن أبي خالد، ومثل أبي نعيم حدثه عن الأعمش، ومثل خلاد بن يحيى حدثه عن عيسى بن طهمان، ومثل على بن عياش وعصام بن خالد حدثاه عن حريز بن عثمان، وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثانية :

من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين: كآدم بن أبي إياس وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر وسعيد بن أبي مريم وأيوب بن سليمان بن بلال وأمثالهم .

الطبقة الثالثة :

هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين، بل أخذ عن كبار تبع الأتباع، كسليمان بن حرب وقتيبة بن سعيد ونعيم بن حماد وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم .

الطبقة الرابعة :

رفقاؤه في الطلب، ومن سمع قبله قليلاً، كمحمد بن يحيى الذهلي وأبي حاتم الرازي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة وعبد بن حميد وأحمد بن النضر وجماعة من نظرائهم، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم .

(١) سير أعلام النبلاء، (١٢/ ٣٩٤).

الطبقة الخامسة :

قوم في عداد طلبته في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة: كعبد اللَّه بن حماد الآملي وعبد اللَّه بن أبي العاص الخوارزمي وحسين بن محمد القباني وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة.

وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: لا يكون الرجل عالما حتى يحدث عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه، وعن البخاري أنه قال: لا يكون المحدث كاملا حتى يكتب عمن هو فوقه ، وعمن هو مثله ، وعمن هو دونه"[١].

٥. **تلامذته.**

أما تلامذة إمام المحدثين فلا يحصيهم الحصر والعد، ولا يوجد مكان في العالم لم يبلغ إليه أثر تلامذته جيلاً عن جيل، فقد كان بين يديه ثلاثة مستملين[٢]، سَمِع منه الصحيح ما يَقْرب من تسعين ألفًا.

قال الفربري: "سمع صحيح البخاري من مؤلفه تسعون ألف رجل"[٣].

فقد أخذ عنه خلقٌ كثيرٌ لا يُحصَون، قال الحافظ صالح بن محمد الملقَّب بجزرة:" كان يجتمع له في بغداد وحدَها أكثر من عشرين ألفًا يكتبون عنه)"[٤].

وممَّن أخذ عنه:

الإمام مسلم بن الحجَّاج صاحب الصحيح، والإمام محمد بن سورة الترمذي صاحب الجامع، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، وابن خزيمة، وصالح بن محمد الملقب بجزرة، وغيرهم كثير[٥].

(١) هدي الساري، (١٢/ ٣٩٤).

(٢) ينظر: تهذيب الأسماء، (١/ ٨٨).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٢/ ٩)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٤).

(٤) سير أعلام النبلاء، (١٣/ ٤٣٣).

(٥) ينظر: تاريخ بغداد (٢/ ٧)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٣٣)، وفيات الاعيان (٤/ ١٩٠).

٦. ثناء العلماء.

هو إمام أهل الحديث في زمانه، والمقْتَدَى به في أوانه، والمقدَّم على سائر أضرابه وأقرانه، وقد كان البخاري رحمه اللَّه في غاية الحياء، والشجاعة، والسَّخاء، والوَرَع، والزُّهد في الدنيا دار الفناء، والرَّغبة في الآخرة دار البقاء[١]، ولقد أثنى عليه علماء المشرق والمغرب، ومن هذه الأقوال عنه:

قال عمرو بن عليّ الفلاس:

"حديثٌ لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث"[٢].

وقال إسحاق بن راهويه:

"اكتبوا عن هذا الشاب -يعني البخاري- فلو كان في زمن الحَسَنِ لاحتاج إليه الناس؛ لمعرفته بالحديث وفقهه"[٣]

وقال أبو عيسى الترمذي:

"لم أرَ بالعراق، ولا بخراسان في معنى العِلل، والتاريخ، ومعرفة الأسانيد أَعْلَم من محمد بن إسماعيل"[٤].

وقال نعيم بن حمَّاد، ويعقوب بن إبراهيم الدروقي:

"محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأُمة"[٥].

وجاء مسلم إلى البخاري، فقال:

"دَعْني أُقبِّلْ رجلَيك يا أستاذ الأستاذين، وسيِّد المحدِّثين، وطبيب الحديث في عِلَلِهِ"[٦].

(١) ينظر: البداية والنهاية، (١١/ ٢٤).

(٢) تاريخ بغداد، (٢/ ١٨).

(٣) سير أعلام النبلاء، (١٢/ ٤٢١).

(٤) شرح علل الترمذي، (١/ ٣٢).

(٥) تاريخ بغداد، (٢/ ٢٢).

(٦) تهذيب الأسماء واللغات، (١/ ٧٠).

وقال أيضًا:

"لا يبغضك إلا حاسدٌ، وأشهد أنَّه ليس في الدنيا مثلك"[١].

وقال أحمد بن حنبل:

"ما أخرجتْ خراسان مثل محمد بن إسماعيل"[٢].

٧. وفاته.

استقرَّ البخاري في آخر عمره بعد محنة وقعت عليه، وبلاء أصابه، بإحدى قُرى سمرقند تُدعَى: "خَرْتَنْك"[٣]، فكان له بها أقرباء أقام عندهم أيَّامًا، مرض مرضًا شديدًا، فسُمِع ليلةً وقد فرغ من صلاة الليل يقول: "اللهم إنَّه قد ضاقت عليَّ الأرض بما رَحُبَت، فاقبضني إليك"، فما تمَّ الشهر حتى مات[٤].

فتوفيَّ البخاري ليلة السبت، وهي ليلة عيد الفطر آنذاك، عند صلاة العشاء، ودُفِنَ يوم الفطر بعد صلاة الظهر بخَرْتَنْك، سنة ست وخمسين ومائتين، عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يومًا.

ثانيًا: التعريف بكتاب الترمذي المسمى بالعلل الكبير.

يُعد العلل الكبير من كتب العلل النافعة، ويكمن نفعه من مؤلفه الامام الترمذي ونمير علمه، ومن سؤالاته ونقله لأقوال العلماء أمثال: (البخاري، وأبي زرعة الرازي، والدارمي، وعلي بن المديني، وغيرهم).

ولم يجعل الترمذي له تصنيف محدد؛ بل ساق الأحاديث من غير ترتيب، حتى جاء أبو طالب القاضي عَقيل بن عطية بن أبي أحمد جعفر بن محمد بن عطيةَ القضاعيُّ رحمه اللَّه (ت ٦٠٨هـ)، ورتبها على الأبواب الفقهية كما هو ترتيب جامع الترمذي،

(١) المرجع السابق.

(٢) تاريخ بغداد، (٢/ ٢١).

(٣) قال ابن خَلِّكان في وفيات الأعيان (٤/ ١٩١): "خَرْتَنْك، بفتح الخاء المعجمة، وسكون الراء، وفتح التاء المثناة من فوقها، وسكون النون، وبعدها كاف: هي قرية من قُرى سمرقند".

(٤) تاريخ بغداد، (٢/ ٣٤).

ومن هذه الأحاديث ما لا يوجد في الجامع، وأتبع هذه الأحاديث بأقوال شيوخه على طريقة السؤالات، ومنها ما يكون في أحوال الرجال، ومنها ما يكون في بيان علل الحديث، ويضيف على أقوالهم أحيانًا من كلامه ما يوضح كلامهم كأن يقول (يقصد حديث فلان)، أو مما يدل على موافقته إياهم، وقد استفاد كثيرًا من شيوخه خاصة من شيخه البخاري رحمه اللَّه الذي كان له الحظ الأكبر من سؤالات الترمذي، ويذكره بقوله: (سألت محمدًا)، أو (سمعت محمدًا)، وما شابه.

والأحاديث في العلل الكبير يسوقها بسنده غالبًا، وقد يذكرها مختصرة من غير إسناد، ولا تُعد كلها معلولة، بل منها ما هو صحيح ومنها ما به علة، والفرق بينه وبين العلل الصغير؛ أن العلل الصغير هو عبارة عن خاتمة لكتابه الجامع، ذكر فيه مقاصده ومصادره ورجاله ومصطلحاته، وشرحه ابن رجب في كتابه المسمى (شرح علل الترمذي)، وأما الجامع الكبير فهو كتاب صنفه الترمذي على حده وجمع فيه أقوال شيوخه عن طريق سؤالاته على بعض الأحاديث.

ولقد انتهى من تصنيفه الترمذي رحمه اللَّه بسمرقند في يوم عيد الأضحى من سنة سبعين ومئتين كما قال ابن نقطة رحمه اللَّه[1].

(١) ينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن (ص: ٩٩)، البداية والنهاية (١٤/ ٦٤٩).

المبحث الثاني: تعريف الرجاء لغةً واصطلاحًا، واستخدام الأئمة النقاد لهذا الحكم

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي.

١- التعريف اللغوي:

تقول العرب: رجوت الأمر أرجوه رجاءً، والرجاء يدل على:

أ- الأمل، قال ابن فارس: "(رَجَى) الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلَانِ مُتَبَايِنَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْأَمَلِ، وَالْآخَرُ عَلَى نَاحِيَةِ الشَّيْءِ"(١)، وقال ابن منظور: "الرَّجَاءُ مِنَ الأَمَلِ: نَقِيضُ اليَأْسِ"(٢).

ب- الخوف، قال ابن فارس: "﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [سورة نوح:١٣]. أَيْ لَا تَخَافُونَ لَهُ عَظَمَةً"(٣).

ت- اللامبالاة وعدم الاكتراث، قال ابن فارس: "وَنَاسٌ يَقُولُونَ: مَا أَرْجُو، أَيْ مَا أُبَالِي"(٤).

قال الشاعر:

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرْجُ لَسْعَهَا ... وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ عَوَامِلِ

ث- التأخير، قال ابن فارس: "يُقَالُ أَرْجَأْتُ الشَّيْءَ: أَخَّرْتَهُ. ﴿تُرْجِي مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ [سورة الأحزاب:٥١]"(٥).

ج- الناحية، قال ابن فارس: "فَالرَّجَا، مَقْصُورٌ: النَّاحِيَةُ مِنَ الْبِئْرِ؛ وَكُلُّ نَاحِيَةٍ رَجًا.

(١) مقاييس اللغة، (٢/ ٤٩٤).
(٢) لسان العرب، (١٤/ ٣٠٩).
(٣) مقاييس اللغة، (٢/ ٤٩٤).
(٤) المرجع السابق.
(٥) المرجع السابق.

قَالَ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [سورة الحاقة:١٧]"[(١)].

٢- التعريف الاصطلاحي:

لا يوجد له تعريف محدد باصطلاح المحدثين، ولكن قد يطلق المحدثون هذا المصطلح مشعرين القراء بكون الخبر صحيحًا أو محفوظًا، أو بكون التوثيق أقرب لحال الراوي من الجرح.

وقد جاء تعريفه عند غير اصطلاح المحدثين، فعرفه ابن القيم رحمه اللَّه، فقال:

"الرَّجَاءُ حَادٍ يَحْدُو الْقُلُوبَ إِلَى بِلَادِ الْمَحْبُوبِ. وَهُوَ اللَّهُ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ. وَيَطِيبُ لَهَا السَّيْرُ.

وَقِيلَ: هُوَ الِاسْتِبْشَارُ بِجُودِ وَفَضْلِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. وَالِارْتِيَاحُ لِمُطَالَعَةِ كَرَمِهِ سُبْحَانَهُ. وَقِيلَ: هُوَ الثِّقَةُ بِجُودِ الرَّبِّ تَعَالَى"[(٢)].

وعرف الرجاء الجرجاني، فقال: "الرجاء في اللغة: الأمل، وفي الاصطلاح: تعلق القلب بمحصول محبوب في المستقبل"[(٣)].

ثانيًا: استخدام الأئمة النقاد لهذا الحكم.

١- استخدام البخاري لهذا الحكم:

استخدم الإمام البخاري كما في العلل الكبير مصطلح (الرجاء) في الحكم على أسانيد الأحاديث ومتونها، ولم يستخدم هذا المصطلح في الحكم على الرجال، ومعرفة مراده رحمه اللَّه يُعرف بالقرائن المحيطة بالسابق واللاحق من سياق كلامه، وبعد التتبع لهذا المصطلح في العلل الكبير، نرى أنه رحمه اللَّه استخدمه في موضعين:

أ- الرجاء أن يكون صحيحًا كقوله: (أرجو أن يكون صحيحًا)[(٤)].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، (٢/ ٣٦).

(٣) التعريفات للجرجاني، (ص: ١٠٩).

(٤) ينظر: العلل الكبير (ص: ٥٢)، (ص: ١٣٥).

ب- الرجاء أن يكون محفوظًا في قوله: (أرجو أن يكون محفوظًا) [١].

٢- استخدام الأئمة لهذا الحكم:

استخدم الأئمة رحمهم اللَّه هذا المصطلح، ونرى أن استخدامهم لهذا المصطلح كان عند:

١- الحكم على الرجال، ومن أمثلة ذلك:

- قال أبو داود كما في سؤالاته للإمام أحمد (ص: ٢٢١): "سَمِعت أَحْمد وَقيل لَهُ عبد الْعَزِيز بن أبي حَازِم قَالَ أَرْجُو أَنه لَا بَأْس بِهِ".

- قال عبداللَّه حين سأل الإمام أحمد في العلل (٢/ ٥٠٥): "سَأَلته عَن مُحَمَّد بن قيس بن مخرمَة قَالَ روى بن عُيَيْنَة عَن بن مُحَيْصِن عَن مُحَمَّد بن قيس بن مخرمَة من أهل مَكَّة رجل قديم أَرْجُو أَن يكون ثِقَة".

- قال ابن عدي في الكامل (٢/ ١٤٠): "وَأَجْلَحُ بْنُ عَبد اللَّهِ لَهُ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُهُ يَرْوِي عَنْهُ الْكُوفِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ وَلَمْ أجد له شيئا منكرا مجاوز لِلْحَدِّ لا إِسْنَادًا، ولاَ مَتْنًا، وَهو أَرْجُو أَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ".

٢- الحكم على الأحاديث، ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٦٩): "سمعت عَبد اللَّهِ بْنُ مُحَمد بْنِ عَبد العزيز يقول: سَمعتُ أَحْمَد بْن حنبل وَسُئِل عن حديث الصدقات هذا الذي يرويه يَحْيى بْن حمزة أصحيح هو فقال أرجو أن يكون صحيحًا".

- قال ابن أبي حاتم في العلل (٦/ ٥١٥): "وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يونس، عَنِ الزُّهْري، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ في المِعْراج. وَرَوَاهُ قَتادة، عَنْ أَنَس، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعة، عَنِ النبيِّ ﷺ، فَقِيلَ لأَبِي: أيُّهما أشبهُ؟ قَالَ: أَنَا لا أعدِلُ بالزُّهري أحدًا مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ. قَالَ أَبِي: أرجو أن يكونا جَميعًا صحيحَين".

(١) العلل الكبير (ص: ٦٦)، (ص: ١٢٦)، (ص: ١٣٥).

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية على الأحاديث التي حكم عليها الإمام البخاري بقوله: (أرجو)

الحديث الأول

قال الترمذي:

"حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَثْعَم، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: عُمَرُ بْنُ أَبِي خَثْعَمٍ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ذَاهِبٌ، وَضَعَّفَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْمَسْحِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، فِي الْمَسْحِ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ فِي الْمَسْحِ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٤٠٠) برقم: (١٦٣٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٢٤٣) برقم: (١٨٧٧)، وأبو خيثمه رواه عنه أبو يعلى في مسنده (٢/ ٧٨) برقم: (٧٢٦)، وبشر بن خالد العسكري رواه عنه البزار في مسنده (٤/ ٢٤) برقم: (١١٨٥)، وعيسى بن أحمد العسقلاني رواه عنه الشاشي في مسنده (١/ ١٧٣) برقم: (١١٧).

خمستهم: (أحمد، وابن أبي شيبة، وأبو خيثمة، وبشر، وعيسى) عن يزيد بن هارون، به.

وتابع محمد بن سعد، عبداللَّه بن عمر كما أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٥١) برقم: (٢٠٢)، عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ أنه مسح على الخفين.

---

(١) العلل الكبير، (ص: ٥٢).

ترجمة رجال الإسناد:

١- يزيد بن هارون بن زاذي، ويقال: زاذان بن ثابت، السلمي مولاهم، أبو خالد، المتوفى سنة: (٢٠٦ه)، ثقة[١].

١- حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي، الكوفي، القاضي، المتوفى سنة: (١٤٥ه)، وقيل: (١٤٧ه)، ضعيفٌ، مدلس[٢].

٢- يحيى بن عبيد البهراني، الكوفي، أبو عمر، المتوفى سنة: (١٢٠ه)، قال ابن معين: "ثقة"، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وقال أبو زرعة: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات، وقال الذهبي: "ثقة"، وقال ابن حجر: "صدوق"[٣]. قلت: صدوق.

٣- محمد بن سعد بن أبي وقاص القرشي، الزهري، المدني أبو القاسم، المتوفى بعد سنة: (٨٠ه)، تابعي ثقة.

٤- أبوه، هو: سعد بن أبي وقاص، صحابي جليل.

الحكم على الحديث:

إسناد حديث محمد بن سعد ضعيف، فيه حجاج بن أرطاة، ولم يتابعه أحد، قال البزار: "وَلَا نَعْلَمُ رَوَى يَحْيَى بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَا رَوَاهُ عَنْهُ إِلَّا الْحَجَّاجُ"[٤].

هذا وقد عنعن الحجاج ولم يصرح بالسماع وهو ممن يدلس، والمحفوظ ما أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٢٠٢) من طريق أبو النضر، عن أبي سلمة بن

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٥)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٢٦١).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (١/ ١٤٠)، تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٠)، تحفة التحصيل (١/ ٧٥)، تعريف أهل التقديس (١/ ١٦٤).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٧١)، الثقات (٧/ ٦٠٤)، تهذيب الكمال (٣١/ ٤٥٤)، الكاشف (٤/ ٤٩١)، التقريب (١/ ١٠٦)

(٤) مسنده، (٤/ ٢٤).

عبدالرحمن، عن عبداللَّه بن عمر، عن سعد بن أبي وقاص، كما قال الدارقطني: "والصواب من ذلك قول عمرو بن الحارث ومن تابعه عن أبي النضر"(١).

الحديث الثاني

قال الترمذي:

"حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدٌ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لِيَلِيَنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا"(٢).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على يزيد بن زريع، ورواه عنه كلٌ من:

يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٣٠) برقم: (٤٣٢)، والبيهقي في سننه الكبير (٣/ ٩٦) برقم: (٥٢٤٢).

صَالِحُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ وَرْدَانَ، أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٣٠) برقم: (٤٣٢).

بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٨٤) برقم: (١٥٧٢).

نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، أخرجه الترمذي في جامعه (١/ ٢٦٦) برقم: (٢٢٨) وقال: "حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيب"، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٨٤) برقم: (١٥٧٢)، وابن حبان في صحيحه (٥/ ٥٥٤) برقم: (٢١٨٠) والبزار في مسنده (٤/ ٣٤٧) برقم: (١٥٤٤).

حُمَيْدِ بْنِ مَسْعَدَةَ، أخرجه النسائي في الكبرى (١٠/ ٣٥٤) برقم: (١١٦٦٠).

مُسَدَّدٌ، أخرجه أبو داود في سننه (١/ ٢٥٣)، والطبراني في الكبير (١٠/ ٨٨) برقم:

(١) العلل، (٤/ ٣٠٤).

(٢) العلل الكبير، (ص: ٦٦).

(١٠٠٤١)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٨) برقم: (٢١٦٠).

زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، أخرجه الدارمي في مسنده (٢/ ٨٠٦) برقم: (١٣٠٣).

يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ١٠٠٤) برقم: (٤٤٥٩)، وأبو يعلى في مسنده (٩/ ٢٢٣) برقم: (٥٣٢٤).

مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، أخرجه أبو يعلى في مسنده (٩/ ٤٨) برقم: (٥١١١).

عبيد اللَّه بن عمر بن ميسرة الْقَوَارِيرِيُّ، أخرجه أبو يعلى في مسنده (٩/ ٢٢٣) برقم: (٥٣٢٥).

عشرتهم: (يحيى، وصالح، وبشر، ونصر، وحميد، ومسدد، وزكريا، ويونس، ومحمد، وعبيداللَّه) عن يزيد بن زريع، به.

وللحديث شاهد من حديث أبي مسعود البدري أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣٢٣) برقم: (٤٣٢)، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة، ويقول: "استووا، ولا تختلفوا، فتختلف قلوبكم، ليلني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم".

ترجمة رجال الاسناد:

١- نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان ابن أبي الأزدي، الجهضمي، البصري، أبو عمرو، المتوفى سنة: (٢٥٠ه)، وقيل: (٢٥١ه)، ثقة[١].

٢- يزيد بن زريع العيشي، ويقال: التميمي، البصري، أبو معاوية، المتوفى سنة: (١٨٢ه)، وقيل: (١٨٣ه)، ثقة ثبت[٢].

٣- خالد بن مهران الحذاء، أبو المنازل، المتوفى سنة: (١٤١ه)، وقيل: (١٤٢ه)، ثقة[٣].

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٤٧١)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٥٥).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٣)، تهذيب الكمال (٣٢/ ١٢٤).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، (٨/ ١٧٧).

٤- زياد بن كليب، التميمي، ويقال: التيمي، الحنظلي، الكوفي، النخعي، أبو مشعر، المتوفى سنة: (١١٠هـ)، وقيل غير ذلك، ثقة[١].

٥- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة، النخعي، الكوفي، أبو عمران، المتوفى سنة: (٩٤هـ)، وقيل غير ذلك، إمام ثقة[٢].

٦- علقمة بن قيس بن عبد اللَّه بن مالك بن علقمة، النخعي، الكوفي، أبو شبل، المتوفى سنة: (٦١هـ)، وقيل غير ذلك، ثقة ثبت[٣].

٧- عبداللَّه بن مسعود، صحابي جليل.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف فقد أنكره الإمام أحمد، وأما متن الحديث فصحيح وثابت كما أخرجه مسلم في صحيحه برقم: (٤٣٢)، وله شاهد صحيح من حديث أبي مسعود البدري أخرجه مسلم في صحيحه برقم: (٤٣٢) بدون زيادة: "وإياكم وهيشات الأسواق".

وإنكار الامام أحمد كان لطريق يزيد بن زريع، حيث قال: "هَذَا حَدِيث مُنكر"[٤]، قال ابن عمار الشهيد: "وَإِنَّمَا أنكرهُ أَحْمد بن حَنْبَل من هَذَا الطَّرِيق، فَأَما حَدِيث أبي مَسْعُود الْأنْصَارِيّ فَهُوَ صَحِيح"[٥].

قلت: ولم أجد نص الإمام أحمد في إنكاره لطريق يزيد بن زريع في كتب العلل والسؤالات سوى ما ذكره ابن عمار الشهيد.

الحديث الثالث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ،

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٣/ ٥٤٢)، تهذيب الكمال (٩/ ٥٠٤).
(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٤٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣).
(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ٤٠٤)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٠٠).
(٤) علل الأحاديث في صحيح مسلم للهروي، (ص: ٨١).
(٥) المرجع السابق.

عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ نَطْهُرُ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصِّيَامِ وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ.

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَعُبَيْدَةُ بْنُ مُعَتِّبٍ الضَّبِّيُّ يُكْنَى: أَبَا عَبْدِ الْكَرِيمِ وَهُوَ قَلِيلُ الْحَدِيثِ وَأَنَا أَرْوِي عَنْهُ"[(١)].

تخريج الحديث:

هذا حديث عائشة ورواه عنها كلٌ من:

الأسود بن يزيد النخعي، أخرجه الترمذي في جامعه (٢/ ١٤٥) برقم: (٧٨٧) وقال: "هذا حديثٌ حسن"، وابن ماجه في سننه (٢/ ٥٧٧) برقم: (١٦٧٠)، والدارمي في مسنده (١/ ٦٧٤) برقم: (١٠١٩)، من طريق إبراهيم النخعي.

وأخرجه منقطعًا عبدالرزاق في مصنفه (١/ ٣٣٢) برقم: (١٢٧٩) عن سفيان الثوري، عن إبراهيم النخعي، عن عائشة، وسماع إبراهيم عن عائشة لا يثبت[(٢)].

معاذة العدوية، أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٧١) برقم: (٣٢١)، ومسلم في صحيحه (١/ ١٨٢) برقم: (٣٣٥)، وأبو داود في سننه (١/ ١٠٨) برقم: (٢٦٢)، والترمذي في جامعه (١/ ١٧٣) برقم: (١٣٠)، والنسائي في المجتبى (١/ ٩٧) برقم: (٣٨٠/ ١)، (١/ ٤٦٧) برقم: (٢٣١٧/ ١)، وفي الكبرى (٣/ ١٦٤) برقم: (٢٦٣٩)، وابن ماجه في سننه (١/ ٤٠٠) برقم: (٦٣١)، وأحمد في مسنده (١١/ ٥٨١٦) برقم: (٢٤٦٧٠)، (١١/ ٥٩٥٥) برقم: (٢٥٢٧٢)، (١١/ ٥٩٦٢) برقم: (٢٥٢٩٩)، (١١/ ٦٠٠٨) برقم: (٢٥٥٢٦)، (١١/ ٦٠٥٧) برقم: (٢٥٧٤٩)، (١١/ ٦١٤٣) برقم: (٢٦١٦٠)، (١٢/ ٦٢٥٥) برقم: (٢٦٥٩١)، وابن الجارود في المنتقى (١/ ٤٤) برقم: (١١١)، وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٩٥) برقم: (١٠٠١)، وابن حبان في صحيحه (٤/ ١٨١) برقم: (١٣٤٩)، والطيالسي في مسنده (٣/ ١٤٩) برقم:

(١) العلل الكبير، (ص: ١٢٦).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٤٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣).

(١٦٧٥)، والدارمي في مسنده (١/ ٦٧٥) برقم: (١٠٢٠)، (١/ ٦٧٧) برقم: (١٠٢٨)، وعبد الرزاق في مصنفه (١/ ٣٣١) برقم: (١٢٧٧)، (١/ ٣٣٢) برقم: (١٢٧٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٩٠) برقم: (٧٣١٥)، (٥/ ٩١) برقم: (٧٣١٦)، والبيهقي في سننه الكبير (١/ ٣٠٨) برقم: (١٤٩٨)، (٤/ ٢٣٦) برقم: (٨٢٠٩).

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أخرجه أحمد في مسنده (١١/ ٦١٤٩) برقم: (٢٦١٨٣)، والدارمي في مسنده (١/ ٦٧٧) برقم: (١٠٢٦)، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ٤٦) برقم: (٢٦٣٧).

ثلاثتهم: (الأسود، ومعاذة، والقاسم) عن عائشة، به.

ترجمة رجال الاسناد:

١- علي بن حجر بن إياس بن مقاتل بن مخادش بن مشمرج بن خالد السعدي، المروزي، الزرزمي، العبشمي، الحافظ أبو الحسن، المتوفى سنة: (٢٤٤ه) وقيل غير ذلك، ثقة[١].

٢- علي بن مسهر بن علي بن عمير بن عاصم بن عبيد بن مسهر القرشي، الكوفي، الحافظ أبو الحسن، المتوفى سنة: (١٨٩ه)، ثقة[٢].

٣- عبيدة بن معتب الضبي، الكوفي، الضرير، المتوفى سنة (١٤١ه)، وقيل: غير ذلك، ضعيف[٣].

٤- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة النخعي، الكوفي، أبو عمران، المتوفى سنة: (٩٤ه)، وقيل: غير ذلك، إمام ثقة[٤].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٨٣)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٥٥).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٤)، تهذيب الكمال (٢١/ ١٣٥).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ٩٤)، تهذيب الكمال (١٩/ ٢٧٣).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٤٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣).

٥- الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، الكوفي، المتوفى سنة: (٧٤ه)، وقيل: (٧٥ه)، ثقة[١].

٦- عائشة بنت أبي بكر، زوج النبي ﷺ.

الحكم على الحديث:

الحديث متنه صحيح فهو مخرج بالصحيحين من حديث معاذة العدوية، وأما هذا الإسناد فيه عبيدة بن متعب وهو ضعيف، وقد اختلط بآخره وليس له متابع في رفعه، بل رواه سفيان الثوري عن إبراهيم النخعي، عن عائشة رضي اللَّه عنها منقطعًا.

وقال الترمذي بعدما أخرجه في السنن: "هذا حديثٌ حسن".

قلت: ولعل من حسّنه فإنما حسّنة لاعتضاده بطريق معاذة المخرج بالصحيحين.

الحديث الرابع

قال الترمذي:

"حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُور، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَر، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَر، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَنْزِلُونَ بِالْأَبْطَحِ، فَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: قُلْتُ هُوَ صَحِيحٌ؟ قَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا، وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ"[٢].

تخريج الحديث:

هذا الحديث حديث ابن عمر، ورواه عنه كلٌ من:

نافع مولى ابن عمر، أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٨٥) برقم: (١٣١٠)، والترمذي في جامعه (٢/ ٢٥٢) برقم: (٩٢١) وقال: "حديث ابن عمر حديث حسن صحيح غريب إنما نعرفه من حديث عبد الرزاق، عن عبيد اللَّه بن عمر"، وابن ماجه في سننه (٤/ ٢٥٤) برقم: (٣٠٦٩)، وأحمد في مسنده (٣/ ١٢١٤) برقم: (٥٧٢٨)،

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٩١)، تهذيب الكمال (٣/ ٢٣٣).

(٢) العلل الكبير، (ص: ١٣٥).

(٣/ ١٣١٩) برقم: (٦٣٣٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٥٤٨) برقم: (٢٩٩٠)، (٤/ ٥٤٩) برقم: (٢٩٩١)، ورقم: (٢٩٩٣)، وابن حبان في صحيحه (٩/ ٢٠٦) برقم: (٣٨٩٥)، والبزار في مسنده (١٢/ ١٤٥) برقم: (٥٧٣٣)، والبيهقي في سننه الكبير (٥/ ١٦٠) برقم: (٩٨٣٩).

موسى بن أبي مسلم، أخرجه والطبراني في الكبير (١٢/ ٣٥٤) برقم: (١٣٣٢٥).

كلاهما: (نافع، وموسى) عن ابن عمر، به.

وللحديث شواهد:

١- شاهد من حديث عائشة أخرجه البخاري برقم: (١٧٦٥)، ومسلم في صحيحه برقم: (١٣١١)، أنها قالت: "**إِنَّمَا كَانَ مَنْزِلٌ يَنْزِلُهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ، يَعْنِي بِالْأَبْطَحِ**".

٢- شاهد من حديث أبو رافع أخرجه مسلم في صحيحه برقم: (١٣١٣)، أنه قال: "**لَمْ يَأْمُرْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْزِلَ الْأَبْطَحَ حِينَ خَرَجَ مِنْ مِنًى وَلَكِنِّي جِئْتُ فَضَرَبْتُ فِيهِ قُبَّتَهُ، فَجَاءَ، فَنَزَلَ**".

٣- شاهد من حديث أنس بن مالك أخرجه البخاري برقم: (١٧٦٣)، ومسلم برقم: (١٣٠٩)، من طريق عبد العزيز بن رفيع قال سألت أنس بن مالك؛ أخبرني بشيء عقلته عن النبي ﷺ أين صلى الظهر يوم التروية؟ قال بمنى قلت فأين صلى العصر يوم النفر؟ قال بالأبطح؛ افعل كما يفعل أمراؤك.

٤- شاهد من حديث ابن عباس أخرجه البخاري برقم: (١٧٦٦)، ومسلم برقم: (١٣١٢)، أنه قال: "لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ".

ترجمة رجال الاسناد:

١- إسحاق بن منصور بن بهرام، التميمي، المروزي، الكوسج، أبو يعقوب، المتوفى سنة: (٢٥١هـ)، ثقة[1].

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٤٧٤).

٢- عبد الرزاق بن همام بن نافع اليماني، الصنعاني، الحميري مولاهم، أبو بكر، المتوفى سنة: (٢١١ه)، الحافظ صاحب المصنف ثقة[١].

٣- عبيد اللَّه بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي، العدوي، العمري، المدني، أبو عثمان، المتوفى سنة: (١٤٤ه)، وقيل: غير ذلك، ثقة ثبت[٢].

٤- نافع المدني، القرشي، العدوي، أبو عبد اللَّه، مولى عبد اللَّه بن عمر بن الخطاب، المتوفى سنة: (١١٦ه)، وقيل: غير ذلك، ثقة ثبت[٣].

٥- عبداللَّه بن عمر، صحابي جليل.

الحكم على الحديث:

الحديث متنه صحيح وإسناده وإن كان رجاله ثقات إلا أنه أنكره بعض النقاد، ورواية مسلم ليس فيها ذكر عثمان، وله شواهد في الصحيحين؛ إلا أن رواية عبدالرزاق عن عبيد اللَّه بن عمر متكلم فيها، قال ابن رجب الحنبلي في شرح العلل (٢/ ٨٠٩):

"قال ابن أبي مريم: قيل ليحيى بن معين: إن عبد الرزاق كان يحدث بأحاديث عبيد اللَّه بن عمر، عن عبد اللَّه بن عمر، ثم حدث بها عن (عبيد اللَّه)، فقال يحيى: لم يزل عبد الرزاق يحدث بها عن عبيد اللَّه، ولكنها كانت منكرة. يعني أحاديثه عن عبيد اللَّه بن عمر.

ومما أنكر من حديثه عن عبيد اللَّه بن عمر: أنه حدث عنه عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون الأبطح يعني المحصب، وخالفه خالد بن الحارث، قال: سئل عبيد اللَّه بن عمر عن المحصب والنزول به، فحدثنا عبيد اللَّه عن نافع. قال: نزل بها رسول اللَّه ﷺ وعمر وعبد اللَّه بن عمر. فخالف عبد الرزاق، ولم يصله بل أرسله.

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٨)، تهذيب الكمال (١٨/ ٥٢).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٦)، تهذيب الكمال (١٩/ ١٢٤).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٤٥١)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٢٩٨).

وقد اختلف على عبد الرزاق في لفظ الحديث أيضاً.

فمنهم من روى عنه أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر لم يكونوا ينزلون الأبطح، فخالف في المتن أيضًا وقد ذكرناه في كتاب الحج.

وقد خرج مسلم والترمذي حديث عبد الرزاق هذا، وخرج البخاري حديث خالد بن الحارث المرسل".

الحديث الخامس

قال الترمذي:

" مَا جَاءَ فِي الْحَجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَيِّتِ قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ يَعْنِي: حَدِيثَ الْخَثْعَمِيَّةِ، فَقَالَ:

الصَّحِيحُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ.

قُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَحُصَيْنُ بْنُ عَوْفٍ؟ قَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا"[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث حديث حصين بن عوف، ورواه عنه كل من:

عبداللَّه بن عباس، أخرجه ابن ماجه في سننه (٤/ ١٥٠) برقم: (٢٩٠٨)، والطبراني في الكبير (٤/ ٢٥) ورقم: (٣٥٤٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/ ٤٦٨) برقم: (٢٥٢١)، والعقيلي في الضعفاء (٤/ ١٢٧)، من طريق أبو خالد الأحمر، عن محمد بن كريب، عن أبيه، عن ابن عباس، به.

وأخرجه الطبراني في الكبير برقم: (٣٥٤٨)، من طريق عبدالرحيم بن سليمان الأشل، عن محمد بن كريب، عن ابن عباس، به.

عبداللَّه بن عبيدة الحميري، أخرجه الطبراني في الكبير (٤/ ٢٦) برقم: (٣٥٥٠).

كلاهما: (ابن عباس، وابن عبيدة) عن حصين بن عوف، به.

(١) العلل الكبير، (ص: ١٣٥).

ترجمة رجال الإسناد:

١- محمد بن عبد اللَّه بن نمير الهمداني، الخارفي، البغدادي، الكوفي، أبو عبدالرحمن، توفي سنة (٢٣٤ه)، ثقة[١].

٢- سليمان بن حيان الأزدي، الكوفي، الجعفري الأحمر، أبو خالد الأحمر، توفي سنة (١٨٩ه)، وقيل: (١٩٠ه)، قال ابن معين: "صدوق، وليس بحجة"، وقال مرة: "ليس به بأس"، وقال مرة أخرى: "ثقة"، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وقال البزار: "ليس ممن تلزم زيادته حجة؛ لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظًا"، وقال ابن المديني وابن سعد والعجلي: "ثقة"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات، وقال الذهبي: "صدوق، إمام"، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"[٢].
قلت: صدوق لكن لا يحتج به إذا انفرد.

٣- محمد بن كريب بن أبي مسلم الهاشمي، القرشي، توفي سنة: (١٣١ه)، وقيل: (١٤٠ه)، منكر الحديث[٣].

٤- كريب بن أبي مسلم القرشي، الحجازي، المديني، الهاشمي مولاهم، أبو رشدين، توفي سنة: (٩٨ه)، ثقة[٤].

٥- عبداللَّه بن عباس، صحابي جليل[٥].

٦- حصين بن عوف، صحابي جليل[٦].

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٣٢٠)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٦٦).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٠٦)، الثقات (٦/ ٣٩٥)، تهذيب الكمال (١١/ ٣٩٤)، الكاشف (١/ ٤٥٨)، التقريب (ص: ٢٥٠).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٦٨)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٣٦).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٦٨)، تهذيب الكمال (٢٤/ ١٧٢).

(٥) ينظر: الإصابة (٦/ ٢٢٨).

(٦) ينظر: الإصابة (٢/ ٥٦٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف، تفرد فيه محمد بن كريب وهو منكر الحديث، واختلف عليه، فرواه عنه أبو خالد الأحمر هو صدوق لا يحتج به إذا نفرد[1] عن أبيه عن ابن عباس به، ورواه عنه سليمان الأشل هو ثقة[2] عن ابن عباس به، ولعل رواية سليمان الأشل هي المحفوظة لثقته.

الحديث السادس

قال الترمذي:

"حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَزَّازُ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَشْقَرُ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، أَنَّ حَفْصَ بْنَ أَبِي حَفْصٍ، أَخْبَرَهُمْ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو رَافِعٍ صُغْتُ حُلِيَّ فِضَّةٍ لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ عَيْنًا بِعَيْنٍ، وَالْفَضْلُ فِي النَّارِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ. مُخْتَصَرًا.

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا، وَحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ"[3].

تخريج الحديث:

الحديث مداره على أبي رافع، ورواه عنه كلٌ من:

حفص بن أبي حفص، أخرجه البزار في مسنده (١/ ١٠٩) برقم: (٤٥)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٢٧١).

سلمة بن السائب، أخرجه عبد بن حميد كما في مسنده (ص: ٣١) برقم: (٦)، والحارث في مسنده (١/ ٥٠٢) برقم: (٤٤١)، وأبو يعلى في مسنده (١/ ٥٥) برقم:

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٠٦)، الثقات (٦/ ٣٩٥)، تهذيب الكمال (١١/ ٣٩٤).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٩)، تهذيب الكمال (١٨/ ٣٦).

(٣) العلل الكبير، (ص: ١٨٤).

(٥٥)، وعبدالرزاق في مصنفه (٨/ ١٢٤) برقم: (١٤٥٦٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٤٩٨) برقم: (٢٢٥٠١)، والمروزي في جزء حديثي له سماه مسند أبي بكر الصديق (ص: ١٤٩) برقم: (٨١)، (٨٥).

كلاهما: (حفص، وسلمة) عن أبي رافع، به.

ترجمة رجال الإسناد:

١- محمد بن سنان بن يزيد بن الذيال بن خالد بن عبد اللَّه بن يزيد بن سعيد، أبو بكر القزاز، البصري، مولى عثمان بن عفان، توفي سنة: (٢٧١هـ)، قال أبو عبيد الآجري: "وسمعته -يعني أبا داود- يتكلم في محمد بن سنان يطلق فيه الكذب"، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "كتب عنه أبي بالبصرة، وكان مستورًا في ذلك الوقت فأتيته أنا ببغداد سألت عنه عبد الرحمن بن خراش فقال: هو كذاب"، وقال الدارقطني: "لابأس به"، وقال ابن حجر: "ضعيف"[(١)]. قلت: ضعيف.

٢- الحسين بن الحسن الأشقر، الفزاري، أبو عبد اللَّه الكوفي، توفي سنة: (٢٠٨ه)، قال أحمد بن حنبل: "ليس هذا بأهل أن يحدث عنه"، وقال ابن الجنيد : "سمعت ابن معين ذكر الأشقر فقال: كان من الشيعة الغالية. قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به، قلت: صدوق؟ قال: نعم، كتبت عنه"، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي"، وقال أبو زرعة: "منكر الحديث"، وقال البخاري في علل الترمذي: "مقارب الحديث"، وقال في التاريخ الكبير: "فيه نظر"، وقال في التاريخ الصغير: "عنده مناكير"، وقال ابن عدي: "وليس كل ما يروى عنه من الحديث فيه الإنكار يكون من قبله، وربما كان من قبل من يروي عنه، لأن جماعة من ضعفاء الكوفيين يحيلون بالروايات على حسين الأشقر"، وقال النسائي والدارقطني: "ليس بالقوي"، وقال الجوزجاني: "غال، من الشتامين للخيرة"، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات، وقال الذهبي: "واه"، وقال ابن

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٩)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٣٢٣)، تقريب التهذيب (١/ ٨٥١).

حجر: "صدوق يهم، ويغلو في التشيع"[(١)]. قلت: ضعيف.

٣- زهير بن معاوية بن حديج بن الرحيل بن زهير بن خيثمة، الجعفي، الكوفي، أبو خيثمة، توفي سنة: (١٧٢ه) وقيل: غير ذلك، ثقة[(٢)].

٤- موسى بن أبي عائشة، الكوفي، أبو الحسن، قيل: أبو بكر، توفي سنة: (١٣١ه)، وقيل: غير ذلك، وثقه ابن معين والفسوي وابن عيينة، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: يكتب حديثه"، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات، وقال ابن حجر: "ثقة عابد، من الخامسة، وكان يرسل"[(٣)]. قلت: ثقة.

٥- حفص بن أبي حفص، التميمي، أبو معمر، قال الدارقطني: "مجهول"[(٤)]، ذكره ابن حبان في كتابه الثقات، وقال الذهبي: "ليس بالقوي"[(٥)]. قلت: ضعيف.

٦- أبو رافع، يقال اسمه: إبراهيم، وقيل: أسلم، وقيل: ثابت، وقيل: هرمز، القبطي، المدني، مولى رسول اللَّه ﷺ، صحابي[(٦)].

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف، فيه غير واحد من الضعفاء.

قال البزار في مسنده، (١/ ٢٠٩): "وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ. وَهَذَا الْإِسْنَادُ أَحْسَنُ مِنَ الْإِسْنَادِ الْآخَرِ لِأَنَّ زُهَيْرًا ثِقَةٌ، وَمُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ ثِقَةٌ

(١) ينظر: التاريخ الكبير (٢/ ٣٨٥)، التاريخ الصغير (٢/ ٢٩١)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٩)، العلل الكبير للترمذي (ص:١٨٤)، الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٤٩)، الثقات (٨/ ١٩٠)، تهذيب الكمال (٦/ ٣٦٦)، الكاشف (٢/ ٢٨١)، التقريب (١/ ٢٤٧).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٣/ ٥٨٨)، تهذيب الكمال (٩/ ٤٢٠).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٥٦)، الثقات (٥/ ٤٠٤)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٩)، التقريب (١/ ٩٨٢).

(٤) قلت: قال البزار في مسنده (١/ ١١٠): "وَحَفْصُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ هَذَا فَقَدْ رَوَى عَنْهُ السُّدِّيُّ وَمُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ فَقَدِ ارْتَفَعَتْ جَهَالَتُهُ".

(٥) ينظر: العلل (١/ ٢٤٢)، الثقات (٦/ ١٩٨)، لسان الميزان (٣/ ٢٢٣).

(٦) ينظر: الإصابة (١٢/ ٢٢٩).

مَشْهُورٌ، وَحَفْصُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ رَوَى عَنْهُ السُّدِّيُّ وَمُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ فَقَدِ ارْتَفَعَ عَنْهُ الْجَهَالَةُ إِذْ رَوَى عَنْهُ رَجُلَانِ، وَأَبُو رَافِعٍ فَمَعْرُوفٌ وَهَذَا اللَّفْظُ إِنَّمَا يُحْفَظُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَحْدَهُ وَقَدْ رُوِيَ نَحْوَ كَلَامِهِ بِغَيْرِ لَفْظِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وُجُوهٍ فَذَكَرْنَا كُلَّ حَدِيثٍ فِي مَوْضِعِهِ بِلَفْظِهِ".

وقال الدارقطني في العلل، (١/ ٢٤٢):

" يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِيهِ؛ فَرَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، فَقَالُوا: عَنْ سَلَمَةَ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

وَرَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْكَلْبِيِّ، فَقَالَ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ أَبِي حَفْصٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أبي بكر.

قَالَهُ حُسَيْنٌ الْأَشْقَرُ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْهُ. وَحَفْصُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ مَجْهُولٌ.

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَثَّامَةَ أَوْ أَبِي عَثَّامَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ. وَالْحَدِيثُ غَيْرُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ".

وقد ضعف طريق سلمة بن السائب:

البزار في مسنده (١/ ١٠٩)، فقال:

"وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ نَذْكُرْهُ لِعِلَّةِ الْكَلْبِيِّ وَلِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ، وَذَكَرْنَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَحَفْصُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ هَذَا فَقَدْ رَوَى عَنْهُ السُّدِّيُّ وَمُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ فَقَدِ ارْتَفَعَتْ جَهَالَتُهُ".

وكذا ابن حجر في المطالب العالية (٧/ ٢٤٦):

"مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ هُوَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ مَتْرُوكٌ بِمَرَّة".

الحديث السابع

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُون، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ،

عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمُبْتَلَى حَتَّى يَبْرَأَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَعْقِل.

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا. قُلْتُ لَهُ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ حَمَّادٍ؟ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ"[1].

تخريج الحديث:

الحديث مداره على حماد بن سلمة، ورواه عنه كلٌ من:

عبدالرحمن بن مهدي، أخرجه والنسائي في المجتبى (١/ ٦٧٧) برقم: (٣٤٣٢/ ١) ، والكبرى (٥/ ٢٦٥) برقم: (٥٥٩٦)، وابن ماجه في سننه (٣/ ١٩٨) برقم: (٢٠٤١)، وابن الجارود في المنتقى (١/ ٦٠) برقم: (١٦٥)، (١/ ٣٠٢) برقم: (٨٧٢).

أبو الوليد الطيالسي، أخرجه الحاكم في مستدركه (٢/ ٥٩) برقم: (٢٣٦٣)، والبيهقي في سننه الكبير (٦/ ٨٤) برقم: (١١٥٧٠)، (٦/ ٢٠٦) برقم: (١٢٢٨٣)، (٨/ ٤١) برقم: (١٦٠٧٨).

موسى بن إسماعيل، أخرجه الحاكم في مستدركه (٢/ ٥٩) برقم: (٢٣٦٣)، والبيهقي في سننه الكبير (٦/ ٨٤) برقم: (١١٥٧٠)، (٦/ ٢٠٦) برقم: (١٢٢٨٣)، (٨/ ٤١) برقم: (١٦٠٧٨).

أبو داود الطيالسي، أخرجه في مسنده (٣/ ١٧) برقم: (١٤٨٥).

عفان بن مسلم، أخرجه أحمد في مسنده (١١/ ٥٩٦٨) برقم: (٢٥٣٣٣)، ورقم: (٢٥٣٤٢)، والدارمي في مسنده (٣/ ١٤٧٦) برقم: (٢٣٤٢)، وابن الجارود في المنتقى (١/ ٦١) برقم: (١٦٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٧٤) برقم: (٣٢٧٥)، وفي شرح مشكل الآثار (١٠/ ١٥١) برقم: (٣٩٨٧).

محمد بن أبان، أخرجه البيهقي في سننه الكبير (١٠/ ٣١٧) برقم: (٢١٦٣٦).

(١) العلل الكبير، (ص: ٢٢٥).

يزيد بن هارون، أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٢٤٣) برقم: (٤٣٩٨)، والترمذي في العلل الكبير (ص: ٢٢٥)، وابن ماجه في سننه (٣/ ١٩٨) برقم: (٢٠٤١)، وأحمد في مسنده (١١/ ٦٠٥٩) برقم: (٢٥٧٥٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/ ٢٠٣) برقم: (١٩٥٩١).

شيبان بن فروخ، أخرجه ابن حبان في صحيحه (١/ ٣٥٥) برقم: (١٤٢)، وأبو يعلى في مسنده (٧/ ٣٦٦) برقم: (٤٤٠٠).

الحسن بن موسى، أخرجه أحمد في مسنده (١١/ ٥٩٦٩) برقم: (٢٥٣٤٢).

روح بن عبادة، أخرجه أحمد في مسنده (١١/ ٥٩٦٩) برقم: (٢٥٣٤٢).

عشرتهم: (عبدالرحمن، وأبو الوليد، وموسى، وأبو داود، وعفان، ومحمد، ويزيد، وشيبان، والحسن، وروح) عن حماد بن سلمة، به.

ترجمة رجال الإسناد:

١- أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغدادي، أبو جعفر، الأصم، الحافظ، توفي سنة: (٢٤٣ه)، وقيل: (٢٤٤ه)، ثقة.

٢- يزيد بن هارون بن زاذي، ويقال: زاذان بن ثابت، السلمي مولاهم، الواسطي، وقيل: البخاري الأصل، أبو خالد، توفي سنة (٢٠٦ه)، ثقة[(١)].

٣- حماد بن سلمة بن دينار، البصري، الخزاز، التميمي، توفي سنة: (١٦٥ه)، وقيل: (١٦٧ه)، صدوق إلا أنه في ثابت البناني ثقة، تغير حفظه بأخرة[(٢)].

٤- حماد بن أبي سليمان، واسم أبو سليمان (مسلم)، الأشعري مولاهم، الكوفي، من أهل برخوار، توفي سنة (١١٩ه)، وقيل: (١٢٠ه)، وقيل: (١٢١ه)، سئل شعبة عنه فقال: "كان صدوق اللسان"، وقال أحمد: "رواية القدماء عنه تقارب الثوري، وشعبة، وهشام، وأما غيرهم فجاؤا عنه بأعاجيب"، وقال أبو حاتم: "هو صدوق، ولا يحتج

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٥)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٢٦١).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٤٠)، تهذيب الكمال (٧/ ٢٥٣).

بحديثه، هو مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوش"، وقال النسائي: "ثقة إلا أنه مرجئ"، وقال ابن عدي: "ويقع في أحاديثه إفرادات وغرائب وهو متماسك في الحديث لا بأس به"، وقال ابن حبان: " يخطئ، وكان مرجئًا"، وقال الذهبي: "ثقة إمام مجتهد "، وقال ابن حجر: "فقيه صدوق له أوهام"، وهو ممن اختلط بآخر عمره.[(١)]
قلت: كما قال الإمام أحمد.

٥- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن ذهل بن ربيعة بن ذهل بن سعد بن مالك بن النخعي الكوفي، أبو عمران، توفي سنة: (٩٤ه)، وقيل: (٩٥ه)، وقيل: (٩٦ه)، إمام ثقة[(٢)].

٦- الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، الكوفي، توفي سنة: (٧٤ه)، وقيل: (٧٥ه)، ثقة[(٣)].

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف، فقد جاء من رواية حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان، ورواية ابن سلمة عنه ضعيفة، كما قال الإمام أحمد فيما رواه أبو داود، قال: "سَمِعت أَحْمد يَقُول وَلَكِن حَمَّاد بن سَلمَة عِنْده عَنهُ تَخْلِيط يَعْنِي عَن حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان"[(٤)]، وفهوم العلماء وأحكام النقاد الجهابذة معتبرة.

***

(١) ينظر: الجرح والتعديل (١/ ١٣٧)، الثقات (٤/ ١٥٩)، الكامل (٣/ ٣)، تهذيب الكمال (٧/ ٢٦٩)، الكاشف (٢/ ٣١٥)، التقريب (١/ ٢٦٩).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٤٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٩١)، تهذيب الكمال (٣/ ٢٣٣).

(٤) سؤالات أبي داود، (ص: ٢٩١).

الخاتمة

الحمد للَّه مبلغ الراجي فوق مأموله، ومعطي السائل زيادةً على مسؤوله، نحمده على نيل الهدى وحصوله، في بلوغ ختام البحث المرجو نفعه وقبوله.

لعل ما بُث في هذا البحث هو ناطق صريح بالذي يختم به، فمن نتائجه:

١- استخدم الإمام البخاري لفظ (أرجو) في الحكم على أسانيد الأحاديث ومتونها، ولم يستخدم هذا المصطلح في الحكم على الرجال.

٢- جاءت هذه اللفظة مقترنة بالصحيح تارة، ومقترنة بالمحفوظ تارة أخرى، وأطلقها مع المحفوظ أكثر.

٣- استخدام البخاري لهذا الحكم قليل جدًا، وقد أطلقها كما في كتاب العلل للترمذي في سبعة مواضع.

٤- كل الروايات التي أطلق البخاري في حكمها هذا المصطلح، يوجد لها متابعات، ومنها متابعات وشواهد، لذلك البخاري رحمه اللَّه يطلق هذا الحكم رجاء أن يكون محفوظًا أو صحيحًا تبعًا لما في الروايات من متابعات وشواهد.

٥- من خلال الجدول التالي يتضح لدينا استخدام البخاري وحكم الحديث بعد دراسته:

الحديث	حكم البخاري	الحكم على الحديث
الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِلْمُسَافِرِ	أَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا	الحديث ضعيف بإسناده ومتنه
لِيَلِيَنِي مِنْكُمْ أُولُوا الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى	أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا	متنه صحيح وإسناده ضعيف
فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصِّيَامِ وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ.	أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا	متنه صحيح وإسناده ضعيف

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَنْزِلُونَ بِالْأَبْطَحِ	أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا	متنه صحيح وإسناده ضعيف
حَدِيثَ الْخَثْعَمِيَّةِ	أَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا	الحديث ضعيف بإسناده ومتنه
الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ عَيْنًا بِعَيْنٍ، وَالْفَضْلُ فِي النَّارِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ	أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا	الحديث ضعيف بإسناده ومتنه
رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَة	أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا	الحديث ضعيف بإسناده ومتنه

فهرس المراجع

١. الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١ه–١٩٩١م.

٢. اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.

٣. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٤. تاريخ الإسلام السياسي، للدكتور حسن إبراهيم حسن، الناشر: مكتبة النهضة المصرية.

٥. التاريخ الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان.

٦. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد اللَّه (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٧. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٨. تحفة الإخباري بترجمة البخاري، محمد بن عبد اللَّه (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢ هـ)، المحقق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية،

الطبعة: الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٩. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد اللَّه نوارة، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.

١٠. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم ابن عبداللَّه القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان

١١. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٢. تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ه.

١٣. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٤. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ه - ١٩٨٠م.

١٦. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.

١٧. جامع الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م.

١٨. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبداللَّه البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى.

١٩. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند.

٢٠. سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد اللَّه محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٢١. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٢٢. السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م.

٢٣. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي

(المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه، وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٤. السنن الكبير، أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (الدكتور/ عبد السند حسن يمامة)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٢٥. سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٦. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ه.

٢٧. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة ، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

٢٨. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة اللَّه بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٩. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور

همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٠. صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ه – ١٩٩٣م.

٣١. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.

٣٢. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٣. طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٣٤. الطبقات الكبرى، أبو عبد اللَّه محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م،

٣٥. علل الأحاديث في كتاب الصحيح المسلم بن الحجاج، أَبُو الفَضْلِ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي الحُسَيْنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَمَّارِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَازِمِ بنِ المُعَلَّى بنِ الجَارُوْدِ الجَارُوْدِيُّ، الهَرَوِيُّ، الشَّهِيْدُ (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: علي بن حسن الحلبي، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض.

٣٦. علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية –

بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ه.

٣٧. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين اللَّه السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٨. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد اللَّه الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٣٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٤١. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٢. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٤٣. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن

أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم باللَّه البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م.

٤٤. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد اللَّه الحاكم محمد بن عبد اللَّه بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ه – ١٩٩٠م.

٤٥. مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

٤٦. مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ه – ١٩٨٤م.

٤٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٤٨. مسند الإمام الدارمي، أبو محمد عبد اللَّه بن عبد الرحمن الدارمي، المحقق: د. مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.

٤٩. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد اللَّه العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين اللَّه، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.

٥٠. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللَّه ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥١. المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد اللَّه بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ه.

٥٢. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ه.

٥٣. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد اللَّه ياقوت بن عبد اللَّه الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

٥٤. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

٥٥. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٦. المنتقى من السنن المسندة، أبو محمد عبد اللَّه بن علي بن الجارود النيسابوري (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: عبد اللَّه عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م.

٥٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث ٤٨٧
المقدمة ٤٩٠
المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري، والتعريف
بكتاب الترمذي العلل الكبير ٤٩٢
المبحث الثاني: تعريف الرجاء لغةً واصطلاحًا،
واستخدام الأئمة النقاد لهذا الحكم ٥٠٠
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية على الأحاديث
التي حكم عليها الإمام البخاري بقوله: (أرجو) ٥٠١
الخاتمة ٥٢٢
فهرس المراجع ٥٢٤

***